SEBHA UNIVERSITY CONFERENCE PROCEEDINGS, VOL.04 NO. 3 2025
DOI: 10.51984/SUCP.V4I3.4086

وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings

Confrence Proceeeding homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS

التحديات التي تواجه البلديات في الجنوب الغربي أثناء تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

مصطفى بن حكومة[1،2]، محمد فحج [2،3]، هناء جمهور[4،5]*،فاطمة الثني [2]، حسن المرتضى [1]، سليمة الكوت[2]، هيام نجم [6]

[1]المركز الليبي لدراسات وبحوث علوم وتكنولوجيا البيئة، زليتن، ليبيا

[2] المركز الليبي لأبحاث التنمية المستدامة، زليتن، ليبيا

[3]الأكاديمية الليبية، فرع الخمس، ليبيا

[4]المركز الليبي لبحوث اللدائن، تاجوراء طريق الشط، طرابلس، ليبيا

[5]مكتب الاستشارات الهندسية جامعة سرت، سرت، ليبيا

[6] علوم وهندسة بيئة، الأكاديمية الليبية، فرع بنغازي

الملخص

تعدّ التنمية المستدامة تحديًا كبيرًا، لا سيما في المناطق التي تواجه تحديات هيكلية وإجرائية .تُركز هذه الدراسة على بلديات الجنوب الغربي الليبي، حيث تُجري تقييمًا شاملًا للمشاريع التنموية من حيث التخطيط والتنفيذ، وتُحلّل مدى توافقها مع مبادئ الاستدامة .كما تُشخّص الدراسة المعوقات الهيكلية والإجرائية التي تُعيق هذه العمليات، وتُسلط الضوء على أثر الحوكمة، والشفافية، والمشاركة، والمساءلة على فاعلية هذه المشاريع التنموية. ولتحقيق أهدافها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة شملت 124فردًا من تسع بلديات رئيسية. وقد تم استرداد 131استبانة، كانت نسبة الصالح منها للتحليل .91.9%تميزت أداة القياس بموثوقية عالية، حيث تراوحت معاملات الاتساق الداخلي بين 0.731 و0.897. جرى تحليل البيانات باستخدام برنامجSPSS ، مع الاستعانة بمقياس ليكرت لتفسير النتائج الكمية. يُشير المتوسط الحسابي الواقع بين (1.00-1.79) إلى ضعف جدًا، و(1.80-2.59) إلى ضعف، و(2.60-3.39) إلى متوسط، و(3.40-4.19) إلى عالٍ، و(4.20-5.00) إلى عالٍ جدًا. كشفت النتائج وجود فجوة واضحة بين الخطط الرسمية والتنفيذ الفعلي. ففيما يتعلق بتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية، جاء المتوسط الحسابي 2.43، مما يشير إلى مستوى ضعيف في التطبيق. كما أظهرت النتائج غياب أنظمة تقييم ومتابعة فعالة للمشاريع بمتوسط 2.56، وهو ما يقع أيضًا ضمن نطاق الضعيف .انعكس هذا القصور سلبًا على قدرة المشاريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث سجلت متوسطًا قدره 3.15، مما يدل على أن فاعلية المشاريع كانت متوسطة .وقد أكد معامل بيرسون هذا الترابط، مسجلًا قيمة ارتباط بلغت 0.541، مما يشير إلى وجود علاقة قوية ومعتدلة بين محاور الدراسة. بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة إعادة هيكلة آليات التخطيط والتنفيذ، وتبني نماذج تخطيط تشاركية تراعي أولويات المجتمعات المحلية، مع تعزيز مبادئ الحوكمة والرقابة، بما يضمن التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تنمية مستدامة شاملة في بلديات الجنوب الغربي.

الكلمات المفتاحية:

استراتيجيات
بلديات الجنوب الغربي
التنمية المستدامة
المشاريع التنموية
ليبيا

The challenges southwest municipalities confront while implementing sustainable development strategies.

*Corresponding author: Hana Jamhour
Emailaddresses:mhkoma2017@yahoo.com ,(M. Fahej) mafahej@elmergib.edu.ly, (H. Jamhour) amnagred@gmail.com, (F. Al Thani) ragdaadma@gmail.com ,(H. Almortada) hassanlomrani285@gmail.com, (S. Alkut) Sralkut@elmerib.edu.ly, (H. Hamed) hamn47@yahoo.com
Article History : Received 20 February 2025 - Received in revised form 01 September 2025 - Accepted 07 October 2025

Mustafa Ben Hkoma[1,2], Mohamd Fahej[2,3] , Hana Jamhour [4.5], Fatma Al Thani[2],Hassan Almortada[1], Salema Alkut[2] ,Heiam Hamed[6]

[1]Libyan Center for Studies & Researches in Environmental Sciences & Technology, zlilen, Libya
[2]Libyan Research Center for Sustainable Development (LSD), zlilen, Libya
[3]Libyan Academy for Studies & Researches in Environmental Sciences & Technology, Alkoma's, Libya
[4]Libyan polymer Libyan Polymer Research Center, Tripoli, Libya
[5]Research and Consultancy Center, Sirte University
[6]Libyan Academy, Benghazi Branch Environmental Sciences and Engineering, Benghazi, Libya

Keywords:
Development projects
Sustainable Development
Strategies
Libya
Western West Municipalities

A B S T R A C T

Sustainable development presents a significant challenge, particularly in regions facing structural and procedural hurdles. This study focuses on Southwest Libyan municipalities, undertaking a comprehensive assessment of development projects in terms of planning and implementation, and their alignment with sustainability principles. It also diagnoses the structural and procedural impediments hindering these processes and highlights the impact of governance, transparency, participation, and accountability on the effectiveness of these development projects. To achieve its objectives, the study adopted a descriptive-analytical approach, utilizing a questionnaire to collect data from a sample of 124 individuals across nine major municipalities. From these, 131 questionnaires were retrieved, with 91.9% deemed valid for analysis. The measurement tool demonstrated high reliability, as internal consistency coefficients ranged between 0.731 and 0.897. Data analysis was performed using SPSS software, with a Likert scale employed to interpret quantitative results. Mean scores were interpreted as: (1.00-1.79) very low; (1.80-2.59) low; (2.60-3.39) moderate; (3.40-4.19) high; and (4.20-5.00) very high. The findings revealed a clear disparity between official plans and actual implementation. Regarding the application of environmental governance principles, the mean score was 2.43, indicating a low level of application. The results also showed an absence of effective project evaluation and monitoring systems, with a mean score of 2.56, also falling within the low range. This deficiency negatively impacted the projects' ability to achieve sustainable development goals, reflected by a moderate mean score of 3.15. A Pearson correlation coefficient of 0.541 further confirmed a strong, moderate relationship between the study's key variables. Based on these findings, the study recommends restructuring planning and implementation mechanisms, adopting participatory planning models that consider local community priorities, and strengthening governance and oversight principles. This approach aims to ensure balanced to environmental, economic, and social dimensions of sustainable development in southwestern Libyan municipalities.

1. المقدمة

إن المناطق الجنوبية الغربية في ليبيا، بما تشتمل عليه من بلديات ذات أهمية تاريخية وثقافية واقتصادية تعد حاضنة لإمكانيات تنموية واعدة. إلا أن مسيرة التنمية في هذه البلديات تواجه تحديات ومعوقات متعددة تعيق تحقيق طموحات السكان وتطلعاتهم نحو مستقبل أفضل ومستدام. ففي ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتسارعة على المستويين المحلي والعالمي، تبرز أهمية تبني مفهوم التنمية المستدامة كإطار شامل يوجه الجهود التنموية نحو تحقيق النمو الشامل والمتوازن الذي يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها [1].

وحيث أن التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة المتكاملة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، تتطلب تبني مقاربات مبتكرة وشاملة في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية. وتستلزم مراعاة الآثار البيئية للمشاريع، وضمان العدالة الاجتماعية وتوزيع ثمار التنمية بشكل عادل، وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يعزز رفاهية المجتمعات المحلية واستدامتها على المدى الطويل. وفي هذا السياق فإن بلديات الجنوب الغربي تتميز بخصوصياتها الثقافية والاجتماعية وبيئتها الطبيعية الفريدة، مما يجعل فهم المعوقات التي تحول دون تبني هذا النهج المستدام في التنمية أمراً بالغ الأهمية.

ولقد عانت هذه البلديات من تحديات متراكمة على مدى عقود، تفاقمت بفعل الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة، وضعف المؤسسات، ونقص الاستثمارات، وتدهور البنية التحتية. وقد انعكست هذه التحديات سلباً على قدرة هذه البلديات على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وأثرت على جودة حياة السكان وفرصهم في الحصول على الخدمات الأساسية وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

من هذا المنطلق، تأتي أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى تحليل معمق للمعوقات التي تواجه المشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة. كما يهدف البحث إلى تحديد أبرز التحديات التي تعيق التخطيط والتنفيذ الفعال للمشاريع، وتقييم مدى أخذ مبادئ الاستدامة في الاعتبار عند تصميماها وتنفيذها.

ويسعى البحث أيضا إلى استكشاف وجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة حول هذه المعوقات واقتراح سبل لتذليلها وتعزيز التنمية المستدامة في هذه المنطقة الحيوية من ليبيا.

2. مشكلة البحث

تواجه بلديات الجنوب الغربي في ليبيا تحديات كبيرة في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. هناك قصور في فهم وتطبيق متطلبات التنمية المستدامة في سياق المشاريع التنموية المنفذة أو المخطط لها، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف التنموية المنشودة بشكل فعال ومستدام. يضاف إلى ذلك وجود معوقات هيكلية وإجرائية تعيق عملية التخطيط والتنفيذ الفعال للمشاريع، مما يستدعي تحليلًا معمقًا لهذه المعوقات في ضوء مبادئ الاستدامة.

يمكن صياغة المشكلة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هي أبرز المعوقات التي تواجه عملية التخطيط للمشاريع التنموية في

بلديات الجنوب الغربي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة؟ وينبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة في بلديات الجنوب الغربي ومتطلبات التنمية المستدامة؟
2. هل تؤثر محدودية نجاح المشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي الليبي سلباً على تحقيق متطلبات التنمية؟
3. هل يؤدي ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية (المشاركة المجتمعية، الشفافية، المساءلة، وبناء القدرات) إلى تعثر المشاريع التنموية في تحقيق متطلبات الاستدامة البيئية ببلديات الجنوب الغربي الليبي؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعوقات التي تواجه التخطيط للمشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي الليبي والتى تُعزى إلى اختلاف البلدية والقطاع التابع له؟

3.فرضيات البحث

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات المشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي ومتطلبات التنمية المستدامة.
2. يؤدي ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية (المشاركة المجتمعية، الشفافية، المساءلة، وبناء القدرات) إلى تعثر المشاريع التنموية في تحقيق متطلبات الاستدامة البيئية ببلديات الجنوب الغربي الليبي.
3. تؤثر محدودية نجاح المشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي الليبي سلباً على تحقيق متطلبات التنمية.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعوقات التي تواجه التخطيط للمشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي الليبي تُعزى إلى اختلاف البلدية والقطاع التابع له من حيث البيئة المجتمعية والموروث الثقافي وغيرها من الاعتبارات.

4. أهداف البحث

1. تحليل واقع المشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي الليبي من حيث التخطيط والتنفيذ، ومدى توافقها مع متطلبات التنمية المستدامة.
2. تشخيص أبرز المعوقات الهيكلية والإجرائية التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في المشاريع التنموية داخل بلديات الجنوب الغربي.
3. دراسة العلاقة بين مستوى الحوكمة في البلديات ومتطلبات التنمية المستدامة، وتحديد مدى فاعلية تطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية، المشاركة، المساءلة، وبناء القدرات).
4. قياس أثر محدودية نجاح المشاريع التنموية على تحقيق التنمية المستدامة، وتحليل التحديات المرتبطة بذلك.
5. اقتراح رؤية استراتيجية ومقترحات عملية لتعزيز فاعلية المشاريع التنموية بما يضمن تحقيق متطلبات الاستدامة في السياق المحلي لبلديات الجنوب الغربي الليبي.

5. أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية نظرية وتطبيقية على عدة مستويات:

1. الأهمية النظرية: يساهم البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتحديات تطبيقها في سياق الدول النامية والمناطق التي تعاني من تحديات اقتصادية وسياسية. كما يسلط الضوء على خصوصية التحديات التنموية في منطقة الجنوب الغربي الليبي.
2. الأهمية التطبيقية: يمكن أن تساهم نتائج هذا البحث في توجيه جهود التخطيط والتنفيذ للمشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي بشكل أكثر فعالية واستدامة. كما يمكن أن تساعد التوصيات المقترحة في صياغة سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تذليل المعوقات وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة، بما يلبي احتياجات السكان ويحافظ على الموارد للأجيال القادمة.
3. الأهمية المجتمعية :من خلال فهم المعوقات واقتراح الحلول، يمكن أن يساهم البحث في تحسين جودة حياة السكان في بلديات الجنوب الغربي وتعزيز مشاركتهم في عملية التنمية، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية أكثر شمولية وعدالة.

مفهوم التنمية المستدامة والمشاريع التنموية:

تعد التنمية المستدامة والمشاريع التنموية من الركائز الأساسية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية .تسعى هذه المفاهيم إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مما يجعلها محوراً رئيسياً في السياسات والخطط التنموية الحديثة [2]. وتُعد المشاريع التنموية أدوات أساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية. وتندرج هذه المشاريع ضمن إطار التنمية المستدامة، التي تُعرف وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وتستند التنمية المستدامة على ما أقرتها خطة عام 2030 وأهدافها إلى ثلاثة أبعاد رئيسية [3]:

- البُعد البيئي: يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث.
- البُعد الاقتصادي: يسعى لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يُراعي الكفاءة والعدالة.
- البُعد الاجتماعي: يُركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد.

تشمل المشاريع التنموية المستدامة مبادرات مثل الطاقة المتجددة، والزراعة الذكية، والبنية التحتية الخضراء، والتي تساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية وترشيد استخدام الموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، تشير منظمة الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) إلى أن الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يمكن أن يقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري بنسبة 50% بحلول عام 2030 [4]. كما تُظهر دراسات البنك الدولي أن المشاريع التي تدمج البعد الاجتماعي (مثل التعليم والصحة) مع النمو الاقتصادي تؤدي إلى معدلات أعلى من التنمية الشاملة [5].

ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع تحديات مثل ضعف التمويل، وعدم الاستقرار السياسي، وغياب المشاركة المجتمعية. ولضمان نجاحها، يجب تبني نهج تشاركي يشمل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما يؤكد

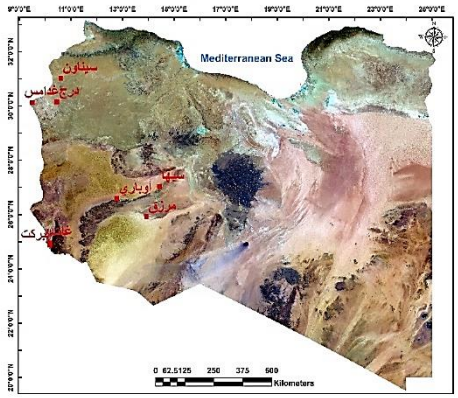

خريطة 1: التوزيع الجغرافي لبلديات الجنوب الغربي المختارة

الباحثون في معهد الموارد العالمية [6].

تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

تلعب المشاريع التنموية دوراً مباشراً في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة مثل:

الهدف رقم (1): القضاء على الفقر.

- الهدف رقم (4): التعليم الجيد.
- الهدف رقم (6): المياه النظيفة والصرف الصحي.
- الهدف رقم (7): الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة.
- الهدف رقم (8): العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- الهدف رقم (11): مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لم يعد خياراً بل ضرورة ملحّة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المجتمعات الحديثة، لا سيما في الدول النامية .وتأتي المشاريع التنموية كأداة محورية لترجمة هذه الأهداف إلى واقع ملموس من خلال برامج ومبادرات تُسهم في تحسين جودة الحياة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز البنية التحتية، وتمكين الفئات المهمّشة.

وبما أن الاستثمار الفعّال في المشاريع التنموية لا يحقق فقط أهدافاً منفردة مثل القضاء على الفقر أو تحسين التعليم، بل يُحدث تغييرات مترابطة ومستدامة تعزز من قدرة المجتمعات على التكيّف والنمو الذاتي، فإن التخطيط المتكامل، والمشاركة المجتمعية، والتمويل المستدام، كلها عناصر ضرورية لضمان أن تكون هذه المشاريع أداة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

وحيث أن الجنوب الغربي الليبي يمتد على رقعة جغرافية واسعة، تتنوع فيها المظاهر الطبيعية، والتكوينات الثقافية، والموارد الاقتصادية، مما يجعلها منطقة استراتيجية ذات إمكانات تنموية وسياحية كبيرة. تشمل عدداً من البلديات المتميزة، ذات خصوصية جغرافية و تاريخية تزخر بمقومات لم تُستثمر بعد بالشكل الأمثل في مسارات التنمية المستدامة لذلك اختيرت هذه المنطقة للدراسة .

حيث تضمنت الدراسة بلديات كلا من: سبها، أبوباري، مرزق، غدامس، غات، درج، سينّاون، أوال، والبَركات، وكل منها تحمل طابعاً فريداً من حيث البنية الاجتماعية، والموقع الجغرافي، والموروث الثقافي، والبيئي. والشكل واحد يبين التوزيع الجغرافي لهذه البلديات.

6. المنهجية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف وتحليل المعوقات التي تواجه المشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة. ولتحقيق أهداف البحث وجمع البيانات اللازمة، تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من مختلف أصحاب المصلحة في بلديات الجنوب الغربي.

وغطى الاستبيان المحاور التالية:

أ. المتغير المستقل وتمثل في تطبيق الحوكمة البيئية ومدى مراعاة متطلبات التنمية المستدامة ويتكون من 14 فقرة موزعة على مجالين بالتساوي كالتالي:

- المجال الأول: تطبيق الحوكمة البيئية ويتكون من 7 فقرات.
- المجال الثاني: مراعاة متطلبات التنمية المستدامة ويتكون من 7 فقرات.

ب. المتغير التابع: وتمثل في نجاح وفعالية المشاريع التنموية ويتكون من 8 فقرات.

ج. أهم التحديات والمعوقات التي تواجه المشاريع التنموية ويتكون من 12 فقرة.

1.6 تصميم الاستبيان

اعتمدت الدراسة على تصميم بحثي وصفي تحليلي. وتم استخدام المنهج الكمي من خلال استبيان منظم، مما أتاح إجراء مقارنات قابلة للقياس وتحليلات إحصائية للتحديات التي تواجه البلديات في الجنوب الغربي أثناء تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

2.6 المشاركون وأسلوب المعاينة

شملت الدراسة مجموعة متنوعة من المشاركين يمثلون قطاعات مختلفة ذات صلة بالتنمية المحلية في بلديات الجنوب الغربي، وذلك لضمان شمولية التمثيل وتنوع وجهات النظر. وقد تم توزيع العينة على النحو التالي: مسؤولون حكوميون محليون (6 مشاركين بنسبة 4.8%)، موظفو مكتب المشروعات بالبلدية (28 مشاركاً بنسبة 22.6%)، ممثلو منظمات المجتمع المدني (27 مشاركاً بنسبة 21.8%)، مستثمرون وروّاد أعمال (16 مشاركاً بنسبة 12.9%)، أكاديميون وباحثون (37 مشاركاً بنسبة 29.8%)، إضافة إلى مواطنين مهتمين (10 مشاركين بنسبة 8.1%).

وقد تم اختيار العينة باستخدام أسلوب العينة القصدية، وذلك بالنظر إلى أهمية تمثيل الفئات الفاعلة والمؤثرة في قضايا التنمية المستدامة، وبما يحقق هدف الدراسة في تحليل واقع التكامل بين مختلف الجهات المحلية.

3.6 الصدق والثبات :(Reliability and Validity)

تم تقييم ثبات أداة القياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ (α) لكل من مقاييس (تطبيق الحوكمة البيئية ومدى مراعاة متطلبات التنمية) و (نجاح وفعالية المشاريع التنموية) و (أهم التحديات والمعوقات التي تواجه المشاريع التنموية). تراوحت معاملات الاتساق الداخلي بين (0.731) و(0.897) عبر

34 عبارة، مما يشير إلى ثبات يتراوح بين المقبول والمرتفع. وقد تجاوزت جميع معاملات الألفا للمتغيرات الفرعية الحد الأدنى المقبول عادة وهو (0.70)، مما يؤكد أن بنود الاستبيان تقيس بشكل ثابت البنى المستهدفة. على وجه الخصوص، بلغ معامل ألفا كرونباخ الكلي (0.731) لمقياس تطبيق الحوكمة البيئية ومدى مراعاة متطلبات التنمية، و(0.824) لمقياس نجاح وفعالية المشاريع التنموية، و(التحديات والمعوقات التي تواجه المشاريع التنموية) مما يعكس قوة وموثوقية الأداة المستخدمة.

تم ترميز جميع الاستجابات وتحليلها باستخدام برنامج (IBM SPSS Statistics ,الإصدار 23). وقد استُخدمت تقنيات التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي على حد سواء.

ولغرض التفسير، تم تصميم استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة (باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقييم درجة الموافقة أو الأهمية) والأسئلة المفتوحة. بحيث يشير إلى أن المتوسط الحسابي الواقع بين (1.00 – 1.79) يشير إلى ضعيف جداً، و(1.80-2.59) يشير إلى ضعيف، و(2.60-3.39) يشير إلى متوسط، و(3.40-4.19) يشير إلى عالٍ، و(4.20-5.00) يشير إلى عالٍ جداً الفقرة المحددة في الاستبيان.

بلغ عدد المستهدفين في هذه الدراسة 135 فرداً موزعين على 9 بلديات تقع في الجنوب الغربي وهي (غدامس – أوباري - غات – سبها – مرزق – درج – أوال – سيناون – البركت). والجدول والشكل التالي يبين توزيع الاستبيان على أفراد العينة.

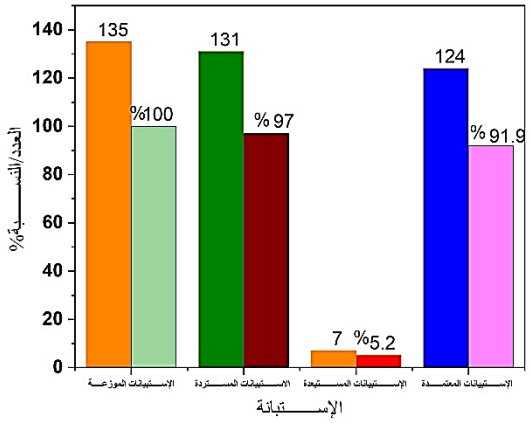

شكل 1: توزيع الاستبيان على أفراد الدراسة

جدول 1: توزيع الاستبيان على أفراد الدراسة

	الاستبيانات الموزعات	الاستبيانات المستردة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات المعتمدة
العدد	135	131	7	124
السبة	%100	%97.0	%5.2	%91.9

يُبرز الجدول (1) المعنون بتوزيع الاستبيان على أفراد الدراسة مؤشرات دالة على كفاءة عملية جمع البيانات حيث تم توزيع 135 استبانة كعينة أولية، وقد أسفرت هذه العملية عن استرداد 131 استبانة بنسبة استجابة مرتفعة جداً بلغت **97%**، مما يعكس تجاوباً ملحوظاً من المبحوثين ومدى جديتهم في المشاركة بالدراسة. **تم استبعاد 7** استبانات بنسبة 5.2% نظراً لعدم اكتمالها أو وجود تناقضات في الإجابات، وهو إجراء يؤكد التزام الباحثين بمعايير الصرامة العلمية في ضبط جودة البيانات.

بلغ عدد الاستبانات **الصالحة للتحليل 124** استبانة تمثل **91.9%** من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهي نسبة عالية جداً توفر أساساً إحصائياً قوياً للتحليلات اللاحقة. تعكس هذه النتائج دقة الإجراءات المنهجية المتبعة في إدارة عملية جمع البيانات، حيث تشير النسبة المرتفعة للاستجابة إلى فعالية أداة البحث وملاءمتها للغرض المطلوب، كما أن معدل الاستبعاد المنخفض يؤكد وضوح تعليمات الاستبانة وسهولة فهمها من قبل المستجيبين.

توفر هذه المؤشرات ضمانات كافية حول موثوقية البيانات وتمثيليتها، حيث أن نسبة الاستجابة القريبة من 97% تقلل بشكل كبير من احتمالية التحيز الناتج عن عدم الاستجابة، وهو ما يعزز مصداقية النتائج. كما أن **حجم العينة** النهائي البالغ **124** مفردة يُعد أكثر من كافٍ لإجراء التحليلات الإحصائية المختلفة واختبار فرضيات الدراسة بدرجة عالية من الدقة والثبات،

النتائج والمناقشة

تم تحليل البيانات الكمية التي تم جمعها من خلال الاستبيان الإلكتروني والورقي المكوّن من ثلاثة محاور رئيسية، موزعة على مجموعة من الفقرات تقيس تطبيق الحوكمة البيئية مع مراعاة متطلبات التنمية المستدامة و فعالية المشاريع التنموية، وكذلك التحديات التي تواجهها في بلديات الجنوب الغربي .وفيما يلي عرض لأبرز النتائج وتحليلها:

أولاً: تحليل المتغيرات الديموغرافية

جدول 2: توزيع أفراد العينة على بلديات الجنوب الغربي

ت	البلدية	التعداد	النسبة (%)
.1	غدامس	15	12.1
.2	أوباري	10	8.1
.3	غات	10	8.1
.4	سبها	16	12.9
.5	مرزق	11	8.9
.6	درج	14	11.3
.7	أوال	17	13.7
.8	سيناون	14	11.3
.9	البركت	17	13.7
	المتوسط العام	124	%100

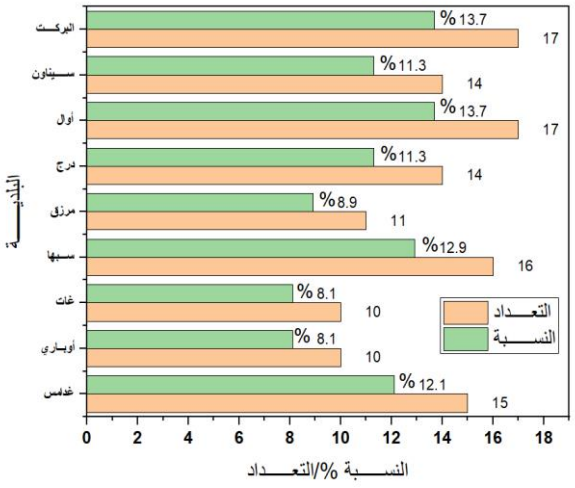

شكل2: توزيع أفراد العينة على بلديات الجنوب الغربي

الشكل والجدول (2) يظهر ان توزيع أفراد العينة على بلديات الجنوب الغربي الليبي متوازنة منهجياً في اختيار المشاركين ضمن دراسة تحليل معوقات

المشاريع التنموية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة. حيث شملت العينة البالغة 124 مفردة تسع بلديات رئيسية في المنطقة، مع حرص واضح على تمثيل مختلف التجمعات السكانية في هذه المنطقة الحيوية.

توزعت النسب بين البلديات بشكل متوازن نسبياً، حيث سجلت بلديتا أوال والبركت أعلى نسبة تمثيل (13.7% لكل منهما)، تليهما بلدية سبها (12.9%)، ثم بلدية غدامس (12.1%). بينما حصلت كل من بلديات درج وسيناون على نسبة (11.3%)، وبلدية مرزق (8.9%)، فيما تساوت بلديتا أوباري وغات في النسبة (8.1% لكل منهما).

ويعكس هذا التوزيع الجغرافي الدقيق رغبة الباحثين في تغطية الخصائص التنموية المتباينة للمنطقة، حيث تشمل العينة بلديات حدودية مثل غات وأوباري، وبلديات ذات كثافة سكانية مرتفعة نسبياً مثل سبها، وبلديات وواحات صحراوية مثل مرزق وغدامس. كما يضمن هذا التنوع في العينة تغطية مختلف التحديات التنموية التي تواجهها البلديات، من حيث البنية التحتية، والخدمات الأساسية، والأنشطة الاقتصادية السائدة.

كما أنه يُبرز أيضاً مراعاة للبعد الجغرافي والخصائص الديموغرافية للمنطقة، حيث تمثل كل بلدية وحدة تحليلية مستقلة ذات خصائص تنموية مميزة. وبهذا التنوع في العينة تقدم الدراسة تحليل شامل للمعوقات التنموية التي تواجهها بلديات الجنوب الغربي، مع الأخذ في الاعتبار الفروق المحلية بين هذه البلديات فيما يخص متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

جدول3: توزيع أفراد العينة حسب القطاع التابع له

ت	القطاع	التعداد	النسبة (%)
.1	مسؤول محلي حكومي	6	4.8
.2	مكتب المشروعات بالبلدية	28	22.6
.3	منظمة مجتمع مدني	27	21.8
.4	مستثمر /رائد أعمال	16	12.9
.5	أكاديمي /باحث	37	29.8
.6	مواطن مهتم	10	8.1
	المتوسط العام	124	%100

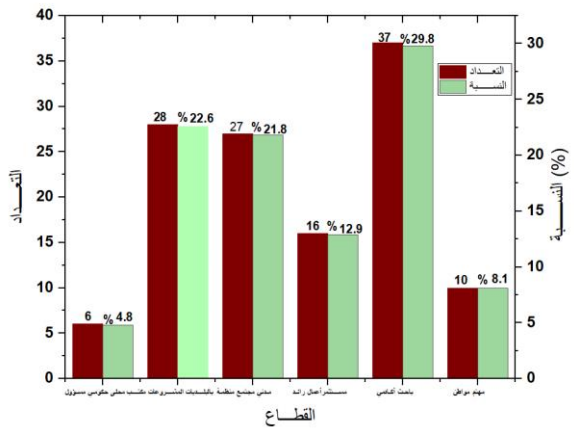

شكل3: توزيع أفراد العينة على بلديات الجنوب الغربي

يُبين الشكل والجدول (3) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب القطاع التابع له تنوعاً مهنياً وإدارياً ملحوظاً يعكس سعي الدراسة لاستقصاء وجهات النظر المتعددة حول معوقات المشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي. حيث تشكل العينة البالغة 124 مفردة ست فئات مهنية رئيسية تمثل مختلف الأطراف المعنية بعملية التنمية المحلية.

وقد حظي الأكاديميون والباحثون بأعلى نسبة تمثيل في العينة (29.8%)، مما يعكس أهمية الجانب العلمي والمعرفي في تحليل معوقات التنمية المستدامة. بينما جاء موظفو مكاتب المشروعات البلدية في المرتبة الثانية (22.6%)، تليهم ممثلو منظمات المجتمع المدني (21.8%)، وهي نسب متقاربة تدل على إدراك الباحث لأهمية الجمع بين الرؤى الإدارية الرسمية والجهود الأهلية في تشخيص التحديات التنموية.

أما المستثمرون ورواد الأعمال فقد مثلوا نسبة (12.9%) من العينة، مما يضمن أخذ الاعتبارات الاقتصادية والاستثمارية في الحسبان. بينما جاء المواطنون المهتمون بنسبة (8.1%)، ومسؤولو الحكومات المحلية بنسبة (4.8%)، وهي نسب وإن كانت أقل إلا أنها تكمل الصورة بآراء المواطنين والقرارات السياسية المحلية.

هذا التنوع في الخلفيات المهنية للعينة يُعد ضمانة مهمة لشمولية النتائج وموضعيتها، حيث يسمح بمقاربة إشكالية الدراسة من زوايا متعددة تتراوح بين الجانب النظري الأكاديمي والجانب التطبيقي الميداني، مع الأخذ في الاعتبار كافة الأطراف المعنية بعملية التنمية المحلية المستدامة في المنطقة.

ثانياً: محاور الدراسة

أولاً: تحليل محور تطبيق الحوكمة البيئية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على آراء أفراد عينة الدراسة لتطبيق الحوكمة البيئية.

جدول 4: تطبيق الحوكمة البيئية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
.1	يتم دمج الأبعاد البيئية بشكل أساسي في تصميم وتنفيذ المشاريع التنموية.	2.50	0.850	3
.2	هناك آليات واضحة لإشراك أصحاب المصلحة في صنع القرارات المتعلقة بالمشاريع.	2.56	0.903	1
.3	يتم مساءلة الأطراف المسؤولة عن تنفيذ المشاريع بشكل فعال عند التقصير.	2.00	0.831	6
.4	توجد آليات فعالة لتلقي ومعالجة شكاوى واقتراحات المواطنين بشأن المشاريع.	2.54	0.8681	2
.5	يتم تعزيز بناء قدرات الكوادر المحلية في مجال الإدارة الرشيدة للمشاريع.	2.50	0.869	3
.6	هناك استراتيجيات واضحة لمكافحة الفساد في مراحل تخطيط وتنفيذ المشاريع.	2.47	0.850	4
.7	يتم توفير معلومات كافية وفي الوقت المناسب للجمهور حول سير المشاريع وأثرها.	2.37	0.897	5
	المتوسط العام	**2.43**	**0.496**	

أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط تقييم تطبيق الحوكمة البيئية (2.43) يقع ضمن النطاق المتوسطّ، مع تباين ضيق بين آراء العينة (انحراف معياري ≈ 0.50)، مما يشير إلى وجود تحديات واضحة في تطبيق ممارسات شفافة ومحكمة.

- حصلت فقرة "إشراك أصحاب المصلحة في اتخاذ القرار" على أعلى متوسط (2.56)، يليها "آليات تلقي شكاوى المواطنين" (2.54) وهو ما ينسجم مع نتائج دراسة (Pengfei, et.al., 2024) التي تشير إلى أن العوامل الدافعة وفرص التفاعل تؤثر مباشرة في مشاركة المجتمع المحلي في الحوكمة البيئية
- بينما سجلت فقرة "المساءلة عند التقصير" أقل متوسط (2.00)، مما يعكس ضعفًا يوازي ما وجدته دراسات الاعتماد والمساءلة بأن تعزيز آلية المساءلة هو عامل أساسي لتحسين رضا الجمهور عن الأداء البيئي كما أن دراسة Xiong et al. (2024) تدعم هذه

النتيجة، حيث توجد علاقة إيجابية قوية بين قدرة الحكومة على الحوكمة البيئية ورضا الجمهور؛ و أكدت أن ضعف المساءلة ينعكس سلباً على الثقة بالجهة الإدارية والاستجابة لاحتياجات المجتمع [8].

- ولعل ضعف الأبعاد المتعلقة بـ"توفير المعلومات للجمهور بمتوسط بلغ (2.37) واستراتيجيات مكافحة الفساد بمتوسط (2.47) يعكس فجوة في الشفافية والحوكمة، وهو ما تطالب به توصيات دراسة Wu et al. التي تدعو إلى الانتقال من التخطيط الهندسي إلى التخطيط التشاركي الذي يعزز الأداء والرضا البيئي على حد سواء. وهذا ما يتوافق مع دراسة Wu et al. (2023) التي تحث على ضرورة الانتقال من التخطيط الهندسي الخالص إلى نماذج تشاركية تعتمد على إشراك الجمهور، وتحسين الشفافية لتطوير الأداء البيئي ورفع مستوى الرضا العام [9].

.2. تحليل محور مراعات متطلبات التنمية المستدامة

جدول 5: مراعاة متطلبات التنمية المستدامة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
.1	تساهم المشاريع في تحقيق أهداف اجتماعية واضحة مثل الحد من الفقر وتوفير فرص العمل.	3.15	0.698	2
.2	يتم التخطيط للمشاريع بشكل يضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة.	3.25	0.685	1
.3	يتم تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا المستدامة في المشاريع.	3.08	0.879	5
.4	يتم تقييم الأثر الاقتصادي للمشاريع على المدى الطويل بما يخدم التنمية المستدامة	3.12	0.785	4
.5	يتم العمل على بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق أهداف الاستدامة.	3.23	0.651	3
.6	هناك آليات لضمان التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المشاريع.	3.00	0.897	6
.7	يتم قياس وتقييم مساهمة المشاريع التنموية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة	2.95	0.877	7
	المتوسط العام	**3.12**	**0.527**	

يُظهر تحليل محور مراعاة متطلبات التنمية المستدامة في المشاريع التنموية ببلديات الجنوب الغربي من خلال الجدول (5) تحسناً نسبياً مقارنة بمحور الحوكمة البيئية، حيث بلغ المتوسط العام (3.12) بانحراف معياري (0.527)، مما يشير إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام بمبادئ الاستدامة مع تباين محدود في تقييمات المبحوثين. تصدرت فقرة "التخطيط لضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة" الترتيب بمتوسط (3.25)، تليها "تحقيق أهداف اجتماعية" (3.15) ومما يعكس تركيزاً ملحوظاً على الجوانب الاستراتيجية لمفهوم الاستدامة. وتنسجم هذه النتائج مع ما أكدته دراسة Sachs et al. (2022)، التي شددت على أن إدماج أهداف التنمية المستدامة (SDGs)في السياسات المحلية يتطلب اتباع مقاربات استراتيجية تُعلي من شأن العدالة بين الأجيال، وتوسيع قاعدة الشراكات مع الجهات الفاعلة في المجتمع، إلى جانب التركيز على البعد الاجتماعي جنباً إلى جنب مع البعدين البيئي والاقتصادي، بما يضمن تحوّلاً تنموياً عادلاً وشاملاً [10].

في الجانب الآخر، سجلت فقرتا "ضمان التوازن بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة" (3.00) و"قياس مساهمة المشاريع في أهداف التنمية المستدامة" (2.95) أدنى المعدلات، مما يكشف عن قصور في المنهجية الشاملة لتقييم الاستدامة في بلديات الجنوب الغربي. يُلاحظ أن المتوسطات الحسابية تتراوح في النطاق المتوسط (2.95-3.25)، مع وجود فجوة واضحة بين الجانب التخطيطي (الذي سجل أعلى المعدلات) والجانب التقييمي (الذي سجل أدناها)، وهو ما يشير إلى الحاجة لتعزيز أدوات المتابعة والتقييم وربطها بمؤشرات الاستدامة المعتمدة دوليًا. وتتسق هذه النتيجة مع ما أشار إليه تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDSN, 2023) بأن العديد من الحكومات المحلية، خاصة في المناطق النامية، تُظهر أداءً جيداً في جانب التخطيط لكنّها تفتقر إلى آليات دقيقة لقياس الأثر الفعلي للتدخلات التنموية على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة [11].

يعكس هذا التفاوت وجود توجه إيجابي نحو دمج مفاهيم الاستدامة في تصميم وتخطيط المشاريع، إلا أن هناك ضعفًا نسبيًا في آليات المتابعة والتقييم. يشير الانحراف المعياري المعتدل (0.527) إلى اختلافات بين وجهات نظر المبحوثين حول مدى تحقيق تلك المتطلبات، مما يؤكد الحاجة لتعزيز المقاربة الشمولية لتطبيق معايير الاستدامة، خاصة فيما يتعلق بالتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وربط المشاريع التنموية بشكل أوضح بأهداف التنمية المستدامة العالمية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Selim et al. (2024)، التي وضعت نموذجًا تحليليًا متكاملًا لتقييم الاستدامة في مشاريع عمرانية في الرياض، باستخدام طريقة Delphi لتحديد معايير متعددة ومعالجتها باستخدام تقنية TOPSISلقياس الأداء عبر الأبعاد الثلاثة. وقد أسفرت النتائج عن تباين ملموس في مستوى تحقيق المؤسسات للمبادئ التخطيطية مقارنة بقدرتها على المتابعة الفعلية وقياس الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي بشكل متزامن [12]. تتفق هذه الفقرة مع تساؤلات وتوصيات الدراسة التي تناولت تطوير إطار متكامل لمراقبة وتقييم التقدم نحو التنمية المستدامة في المناطق الحضرية المحيطة بالقاهرة الكبرى، مصر لسنة (2020) حيث أظهرت الدراسة أن العديد من البلديات تدخل ضمن نطاق التخطيط الجيد لكن يفتقر إلى مؤشرات متوازنة تقيس الأداء الاجتماعي، البيئي، والاقتصادي بصورة متزامنة.

كذلك لوحظ غياب أدوات تقييم قياسية لقياس التأثير الفعلي للمشاريع على المجتمعات والفقر البيئي، مما أدى إلى فجوة بين التصور التخطيطي والتنفيذ التقييمي [13].

3. تحليل محور نجاح وفعالية المشاريع التنموية

جدول 6: نجاح وفعالية المشاريع التنموية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
.1	تحقق المشاريع التنموية الأهداف التي تم التخطيط لها بكفاءة وفعالية.	2.40	0.909	2
.2	يتم إنجاز المشاريع ضمن الإطار الزمني والميزانية المحددة.	2.40	0.909	2
.3	تحدث المشاريع تأثيراً إيجابياً وملموساً على حياة السكان المحليين.	1.84	0.721	6
.4	تحظى المشاريع برضى ودعم المستفيدين والمجتمعات المحلية.	2.41	0.911	1
.5	تساهم المشاريع في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في المنطقة.	2.40	0.909	2

.6	يتم إدارة المخاطر المحتملة التي قد تواجه المشاريع بفاعلية.	2.36	0.904	3
.7	يتم استخدام الموارد المتاحة للمشاريع بكفاءة وفعالية.	2.31	0.922	4
.8	يتم تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع على المدى الطويل.	2.27	0.957	5
	المتوسط العام	**2.30**	**0.547**	

يُظهر الجدول (6) تقييماً دقيقاً لمستوى نجاح وفعالية المشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي الليبي، حيث يكشف المتوسط العام (2.30) عن أداء ضعيف في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة. وتشير هذه النتيجة إلى وجود فجوة في فعالية تنفيذ المشاريع وضعف في تحقق المخرجات مقارنة بالتخطيط المسبق. كما تبرز النتائج تفاوتاً واضحاً بين مؤشرات الأداء المختلفة، إذ سجلت فقرة "رضى المستفيدين والمجتمعات المحلية" أعلى متوسط (2.41)، تليها مجموعة من المؤشرات المتقاربة (2.36-2.41) التي تقيس الجوانب الإجرائية للمشاريع مثل الالتزام بالجداول الزمنية والميزانيات وتحقيق الأهداف المخطط لها، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه (AlWaer & Sibley, 2020) بأن أحد معوقات فاعلية المشاريع في البيئات الهشة هو ضعف المتابعة التقييمية وغياب أدوات القياس المرتبطة بالنتائج الفعلية للمستفيدين [12].

في المقابل، سجلت الفقرة المتعلقة بـ"التأثير الملموس على حياة السكان المحليين" أدنى متوسط (1.84)، وهو ما يكشف عن فجوة خطيرة بين الجوانب الشكلية للإنجاز والنتائج الفعلية على الأرض. يشير هذا التفاوت إلى أن المشاريع، رغم تحقيقها لبعض المعايير الإدارية والفنية، تقف دون إحداث تحولات تنموية عميقة وجوهرية في حياة المجتمعات المستهدفة. كما يُلاحظ من خلال الانحراف المعياري (0.547) وجود تباين معتدل في وجهات نظر المبحوثين، حيث تُظهر الفقرات المرتبطة بالكفاءة الإدارية (مثل استخدام الموارد وإدارة المخاطر) تفوقًا نسبيًا (2.31–2.36) مقارنة بالجوانب الاستراتيجية كـ الاستدامة المالية (2.27) والأثر التنموي الشامل (1.84–2.40). وتؤكد هذه النتائج وجود اختلال في أولويات المشاريع التنموية، حيث يبدو التركيز منصبًا على معايير التنفيذ والإنجاز الشكلي على حساب الفعالية الحقيقية والأثر المستدام.

وتتماشى هذه النتائج مع نتائج مراجعة نقدية في المجلة الأوروبية لأبحاث التنمية (European Journal of Development Research) لعام 2020، التي وجدت أن حوالي 22%من التدخلات لم تحقق النتائج المُخطط لها رغم وجود البنية التحتية(outputs) ؛ أي إن هناك فجوة بين ما تم إنشاؤه فعلاً وما تم استخدامه أو تحقيقه فعليًا على الأرض .link.springer.comهذه النتائج تدعم الرأي القائل بأن التركيز على البناء أو التنفيذ لا يكفي لضمان الأثر التنموي الحقيقي دون رصد وقياس فعلي لكفاءة الاستخدام والأثر على المستفيدين [13].

4. تحليل محور أهم التحديات والمعوقات التي تواجه المشاريع التنموية

جدول7: أهم التحديات والمعوقات التي تواجه المشاريع التنموية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
.1	يمثل عدم الاستقرار السياسي والأمني عائقًا رئيسياً أمام تنفيذ المشاريع.	4.36	0.725	1
.2	يؤدي نقص التمويل المخصص للتنمية وعدم استدامته إلى تأخير أو إلغاء العديد من المشاريع.	4.23	0.920	6
.3	تتسبب البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الحكومية في تأخير حصول المشاريع على الموافقات اللازمة.	4.20	0.94551	9
.4	يمثل ضعف البنية التحتية (طرق، اتصالات، طاقة) عائقًا أمام تنفيذ وتشغيل المشاريع.	4.32	0.770	2
.5	يؤدي نقص الكفاءات والخبرات الفنية والإدارية المحلية إلى صعوبات في إدارة وتنفيذ المشاريع بجودة عالية.	4.17	0.963	10
.6	يشكل نقص الوعي بأهمية التنمية المستدامة بين المسؤولين والمجتمع عائقًا أمام تبني ممارسات مستدامة.	4.25	0.907	5
.7	يؤدي عدم مشاركة المجتمعات المحلية بشكل فعال في مراحل تخطيط وتنفيذ المشاريع إلى مقاومة أو عدم تبنيها.	4.23	0.856	6
.8	مثل الفساد وسوء إدارة الموارد تحديًا كبيرًا يهدد نجاح المشاريع التنموية.	4.28	0.941	3
.9	يؤدي عدم وجود نظام فعال للمتابعة والتقييم إلى صعوبة تحديد المشكلات وتصحيح المسار في الوقت المناسب.	4.17	0.963	10
10	يشكل نقص البيانات والمعلومات الموثوقة اللازمة للتخطيط واتخاذ القرارات عائقًا أمام جودة المشاريع.	4.22	0.863	7
11	تؤثر التغيرات المناخية والظواهر الطبيعية المتطرفة سلباً على استدامة بعض المشاريع التنموية.	4.26	0.797	4
12	يمثل ضعف التعاون والتنسيق بين المنظمات المحلية والدولية العاملة في مجال التنمية تحديًا أمام تحقيق التكامل والفعالية	4.21	0.781	8
	المتوسط العام	**4.25**	**0.772**	

يُظهر تحليل التحديات والمعوقات في الجدول (7) تصوراً متكاملاً للعوامل التي تعيق تنفيذ المشاريع التنموية ببلديات الجنوب الغربي الليبي، حيث تشير المتوسطات المرتفعة إلى حدة هذه التحديات وإجماع المبحوثين على خطورتها. ويأتي عدم الاستقرار السياسي والأمني في صدارة هذه المعوقات بمتوسط (4.36)، مما يُظهر مدى تأثر البيئة التنموية بالسياق السياسي المضطرب. ويليه مباشرة ضعف البنية التحتية (4.32)، الذي يشكل عائقًا فعليًا أمام التنفيذ، بينما يحتل الفساد وسوء إدارة الموارد المرتبة الثالثة (4.28)، مما يؤكد وجود اختلالات مؤسسية عميقة. وتُوزّع هذه التحديات على ثلاثة مستويات رئيسية: المستوى السياسي والأمني، المتمثل في عدم الاستقرار، والمستوى المؤسسي، الذي يظهر من خلال البيروقراطية (4.20) وغياب أنظمة المتابعة (4.17)، والمستوى الفني والتقني، المتمثل في نقص الكفاءات (4.17) وضعف البنية التحتية.

وتتوافق هذه القراءة مع نتائج دراسة Elhudairi (2023) التي ركزت على "التحديات السياسية التي تواجه بناء الدولة في ليبيا بعد ثورة 2011"، حيث أشار الباحث إلى أن الاستقرار السياسي المنخفض، وانتشار الفساد المؤسساتي، والهياكل الإدارية الضعيفة، تُعد العوامل الأبرز التي تؤدي إلى فشل تنفيذ المشاريع التنموية وعدم استدامتها على المدى البعيد. كما أكّد أن التداخل بين الفساد، التمزق المؤسسي، والافتقار إلى متابعة فعالة يُعمّق أزمات المشاريع على المستوى المحلي والعالمي [14].

ويُلاحظ أن التحديات المرتبطة بالحوكمة والمشاركة المجتمعية (بمتوسط 4.23) تأتي في مراتب متوسطة، رغم أهميتها البالغة في ضمان استدامة المشاريع. ويشير ذلك إلى أن هذه الإشكالية لم تحظَ بالمعالجة الكافية على المستوى العملي، حيث يبدو أن السياسات تُنفذ بشكل تقليدي دون إشراك فعال للمجتمعات المحلية، مما يعزز الاختلال المؤسسي ويقلص

من الاستفادة المجتمعية والاستدامة طويلة الأجل.

وتتوافق هذه القراءة مع تقرير صادر عن المركز المتوسطي للسلام والأمن لعام 2025، الذي أشارت فيه تحليلات حول ليبيا إلى أن البيئة السياسية المؤسسية ما تزال مُجزأة، وأن ضعف إشراك المجتمع المدني وصغوط البيروقراطية والتنظيم القائم على السلطة تُقوّض المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرار على الصعيد المحلي [15].

يشير الانحراف المعياري المنخفض (0.772) إلى تجانس نسبياً في آراء المبحوثين حول خطورة التحديات، مع بعض التباين حسب ترتيب أولويتها. وإلى جانب ذلك، تكشف الفجوة بين أعلى وأدنى المتوسطات عن تركيز المخاطر بشكل أكبر في الجوانب السياسية والأمنية مقارنة بالجوانب الفنية والإدارية . **هذه النتائج تدل على ضرورة اعتماد نهج متكامل يشمل:**

- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني كقاعدة أساسية للتنمية.
- معالجة الاختلالات المؤسسية عبر مكافحة الفساد وتبسيط الإجراءات.
- تعزيز القدرات الفنية والتقنية من خلال تطوير البنية التحتية وبناء الكفاءات المحلية.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المحلية والدولية)متوسط 4.21) لضمان تضافر الجهود وتحقيق تكامل أكثر فاعلية في التنمية.

تتفق هذه المعالجة مع نتائج دراسة حديثة منشورة في BMC Health Services Research (2024)حول تقييم نظام الرعاية الصحية الأولية في ليبيا. حيث أبرزت الدراسة أن الهياكل الحكومية ما زالت تعاني من تفتت تنظيمي وتداخل في الصلاحيات، مما أدى إلى ضعف في تقديم الخدمات، وتأخير في التقييم المؤسساتي والمشاركة المجتمعية الفعلية [16].

ثالثاً: اختبارفرضيات الدراسة

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة البيئية في بلديات الجنوب الغربي ومتطلبات التنمية المستدامة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين معوقات المشاريع التنموية ومتطلبات التنمية المستدامة. والنتائج موضحة بالجدول رقم (8):

جدول 8: نتائج اختبار الفرضية الأولى باستخدام معامل بيرسون

		معوقات المشاريع التنموية	متطلبات التنمية المستدامة
الحوكمة البيئية	ارتباط بيرسون	1	0.541**
	Sig. (2-tailed)		0.000
	حجم العينة	124	1
متطلبات التنمية المستدامة	ارتباط بيرسون	0.541**	
	Sig. (2-tailed)	0.000	
	حجم العينة	124	124

يُظهر تحليل الارتباط باستخدام معامل بيرسون نتائج دالة إحصائياً حول العلاقة بين الحوكمة البيئية ومتطلبات التنمية المستدامة في بلديات الجنوب الغربي الليبي. حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (8) إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة متوسطة القوة بين المتغيرين ($r = 0.541$)، مع دلالة إحصائية عالية المستوى ($p = 0.000$)، مما يؤكد رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط عند مستوى ثقة 99%.

هذه النتيجة تُبرز عدة استنتاجات منهجية مهمة:

- أولاً: تُثبت القوة المعتدلة للعلاقة الارتباطية (0.541) أن تحسين ممارسات الحوكمة البيئية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعزيز تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في المنطقة المدروسة. حيث يُفسر هذا المعامل ما يقارب 29.3% من التباين في متطلبات التنمية المستدامة (حساباً من $R^2 = 0.541^2$).
- ثانياً: الدلالة الإحصائية العالية ($p < 0.001$) تُضفي مصداقية قوية على هذه العلاقة، مما يستبعد احتمال أن تكون نتيجة عشوائية. كما أن حجم العينة الكافي (124) يُعزز من قوة هذه النتيجة وقابليتها للتعميم ضمن السياق الجغرافي للدراسة.
- ثالثاً: يشير اتجاه العلاقة الموجب إلى أن التحسين في معايير الحوكمة البيئية يصاحبه تحسن متناسب في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وهو ما يتسق مع الإطار النظري للدراسة الذي يفترض أن الممارسات الرشيدة في الإدارة البيئية تشكل دعامة أساسية للتحول نحو التنمية المستدامة.

من الناحية التطبيقية، تؤكد هذه النتيجة على الأهمية الاستراتيجية لتعزيز آليات الحوكمة البيئية كمدخل رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلديات الجنوب الغربي الليبي، مع الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى (غير مشمولة في هذا التحليل) تفسر الجزء المتبقي من التباين (نحو 70.7%).

تتفق هذه القراءة مع نتائج دراسة Selmi (2025) حيث أكدت أن ضعف المؤسسات، والتفتت السياسي، وانتشار الفساد تُعدّ الحواجز الرئيسية أمام التنمية المحلية في ليبيا، بينما يظل التعاون الدولي غير ناضج نتيجة ضعف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية [17].

2. **يؤدي ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية (المشاركة المجتمعية، الشفافية**، المساءلة، وبناء القدرات) إلى تعثر المشاريع التنموية في تحقيق متطلبات الاستدامة البيئية ببلديات الجنوب الغربي الليبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الانحدار المتعدد بعد تجميع الأبعاد الفرعية على النحو الآتي:

- المتغيرات المستقلة: مبادئ الحوكمة البيئية الأربعة (المستخلصة من الجدول 3) وهي: المشاركة الاجتماعية في الفقرة 2 بمتوسط حسابي (2.56)، والشفافية في الفقرة 7 بمتوسط حسابي (237)، المسائلة في الفقرة (3) بمتوسط حسابي (2.00)، وبناء القدرات في الفقرة (9) بمتوسط حسابي (2.50). وتتفق هذه النتائج مع دراسة حديثة أجراها **Zhang et al. (2023)**التي أكدت أن ضعف عناصر الحوكمة البيئية، ولا سيما نقص المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة وبناء القدرات، يؤثر بشكل سلبي على نجاح المشاريع التنموية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في المناطق ذات الهشاشة البيئية والمؤسسية. وأبرزت الدراسة أهمية تعزيز هذه المبادئ لضمان استدامة بيئية فعالة [18].

جدول 9: نتائج اختبار فرضيات البحث

المتغير	(r) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	Df درجة الحرية	Sig. القيمة الاحتمالية	t-test اختبار الإشارة	معامل β الإنحدار	القرار
هناك آليات واضحة لإشراك أصحاب المصلحة في صنع القرارات المتعلقة بالمشاريع.	0.229	0.052	6.748	3.92	1 123	0.011	-2.598	0.229	قبول الفرضية الصفرية
يتم توفير معلومات كافية وفي الوقت المناسب للجمهور حول سير المشاريع وأثرها	0.329	0.108	14.807	3.92	1 123	0.000	27.817	0.329	رفض الفرضية الصفرية
يتم مساءلة الأطراف المسؤولة عن تنفيذ المشاريع بشكل فعال ضد التقصير	0.087	0.008	0.924	3.92	1 123	0.338	-0.961	0.087	قبول الفرضية الصفرية
يتم تعزيز بناء قدرات الكوادر المحلية في مجال الإدارة الرشيدة للمشاريع	0.485	0.235	37.501	3.92	1 123	0.000	6.124	0.485	رفض الفرضية الصفرية

تشير نتائج تحليل الانحدار الموضحة في الجدول إلى وجود تباين في قوة واتجاه العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. فقد أظهرت الفرضية الأولى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الأول والمتغير التابع عند مستوى معنوية (0.011)، إلا أن هذه العلاقة جاءت ضعيفة من حيث القوة، حيث لم يتجاوز معامل الارتباط (0.229) ولم يفسر سوى ما نسبته (5.2%) من التباين الكلي، وهو ما يدل على أن إسهامه في تفسير الظاهرة محل الدراسة محدود. أما الفرضية الثانية فقد جاءت نتائجها أكثر قوة ودلالة، إذ تبين وجود علاقة متوسطة القوة بين المتغير المستقل الثاني والمتغير التابع بمعامل ارتباط بلغ (0.503)، كما أن معامل التحديد أظهر أن هذا المتغير يفسر ما نسبته (25.3%) من التباين، وهي نسبة تفسير مقبولة تعكس أثراً جوهرياً في النموذج الإحصائي، وقد دعمت ذلك القيمة العالية لاختبار (t) والتي بلغت (27.817) ودلت على معنوية واضحة للنموذج.

وعند النظر إلى الفرضية الثالثة، يتضح أن العلاقة بين المتغير المستقل الثالث والمتغير التابع لم تكن ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة (Sig = 0.338) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما أن معامل الارتباط كان منخفضًا جدًا (0.057) ومعامل التحديد لم يتجاوز (0.3%)، مما يشير إلى عدم وجود أثر حقيقي لهذا المتغير في تفسير الظاهرة المدروسة. وفي المقابل أظهرت نتائج الفرضية الرابعة وجود علاقة متوسطة القوة ودالة إحصائيًا بين المتغير المستقل الرابع والمتغير التابع، حيث بلغ معامل الارتباط (0.485) فيما فسر معامل التحديد (23.5%) من التباين الكلي، كما أكدت نتائج اختبار (t) هذه الدلالة، وهو ما يشير إلى أن هذا المتغير يعد من العوامل المؤثرة في النموذج.

وبشكل عام يمكن القول إن النموذج أظهر تبايناً في الأثر بين المتغيرات المستقلة المدروسة، حيث برز المتغيران الثاني والرابع كعوامل رئيسية ذات أثر جوهري في تفسير التباين في المتغير التابع، بينما اقتصر أثر المتغير الأول على علاقة ضعيفة وإن كانت دالة، في حين لم يظهر المتغير الثالث أي دلالة إحصائية. ومن منظور إحصائي فإن هذه النتائج تؤكد أن النموذج الحالي يفسر جزءًا محدوداً من الظاهرة المدروسة، الأمر الذي يشير إلى احتمالية وجود متغيرات أخرى غير مدرجة قد تسهم في تعزيز القدرة التفسيرية للنموذج، وهو ما يستدعي التفكير في توسيع نطاق التحليل باستخدام أساليب أكثر تقدمًا مثل التحليل العاملي أو النمذجة بالمعادلات الهيكلية.

تتفق هذه النتائج مع دراستين حديثتين:

- دراسة (Selmi, 2025) التي أكدت أن ضعف المؤسسات، والتفتت السياسي، وانتشار الفساد، كلها عوائق رئيسية أمام التنمية المحلية في ليبيا، مع تأكيد الحاجة إلى تحسين التنسيق الدولي والمحلي [16].
- دراسة (Zhang et al. 2023) التي أثبتت أن نقص المشاركة المجتمعية، والشفافية، والمسائلة، وبناء القدرات يؤدي إلى تعثر المشاريع التنموية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في البيئات الهشة والمؤسسية [17].

3. تؤثر محدودية نجاح المشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي الليبي سلباً على تحقيق متطلبات التنمية:

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار البسيط لقياس أثر محدودية نجاح المشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي الليبي على تحقيق متطلبات التنمية. والنتائج مبينة بالجدول رقم (10).

جدول 10: نتائج اختبار فرضيات البحث

المتغير	(r) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	Df درجة الحرية	Sig. القيمة الاحتمالية	t-test اختبار الإشارة	معامل β الإنحدار	القرار
تؤثر محدودية نجاح المشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي الليبي سلباً على تحقيق متطلبات التنمية	0.541	0.293	50.568	3.92	1 123	0.000	7.111	0.541	رفض الفرضية الصفرية

تشير نتائج اختبار الفرضية الواردة في الجدول إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين المتغير المستقل المتمثل في "تأثير محدودية فتح المجال للمشاركة الفاعلة في صياغة خطط الكلية" والمتغير التابع محل الدراسة. فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (r = 0.541) مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة إلى قوية، كما أوضح معامل التحديد (R^2 = 0.293) أن هذا المتغير يفسر ما نسبته (29.3%) من التباين الكلي في المتغير التابع، وهي نسبة تفسير مرتفعة نسبيًا تعكس أثرًا واضحًا للمتغير المستقل في النموذج. وتؤكد نتائج اختبار الدلالة الإحصائية قوة هذه العلاقة، حيث بلغت قيمة (Sig = 0.000)وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، الأمر الذي يشير إلى أن العلاقة ليست وليدة الصدفة بل تعكس ارتباطًا حقيقيًا يمكن الاعتماد عليه. كما أن قيمة اختبار (t = 7.111) جاءت مرتفعة وتدعم صحة النموذج الإحصائي، وهو ما تؤكده أيضًا قيمة اختبار (F = 50.568) التي تعكس معنوية النموذج الكلي وقدرته على التفسير. وبناءً على ذلك يمكن القول إن الفرضية قد حظيت بدعم إحصائي قوي، مما يعني أن محدودية المشاركة الفاعلة في صياغة الخطط داخل الكلية تؤثر بشكل جوهري على المتغير التابع، وهو ما يفتح المجال أمام الباحثين والممارسين التربويين للتأكيد على أهمية إشراك الفاعلين بشكل أكبر في عمليات التخطيط الاستراتيجي بما يعزز من جودة الأداء الأكاديمي والمؤسسي.

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعوقات التي تواجه التخطيط

للمشاريع التنموية في بلديات الجنوب الغربي الليبي تُعزى إلى اختلاف البلدية والقطاع التابع له.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) والنتائج موضحة بالجدول رقم (11)

جدول 11. نتائج اختبار الفرضية الرابعة

البلدية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	(F)قيمة	قيمة الاحتمال Sig.
بين المربعات	39.917	8	4.990	17.349	0.000
داخل المربعات	33.075	115	0.288		
المجموع	72.992	123			
القطاع التابع له	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	(F)قيمة	قيمة الاحتمال Sig.
بين المربعات	51.135	5	10.227	55.213	0.000
داخل المربعات	21.857	118	0.185		
المجموع	72.992	123			

تشير نتائج اختبار الفرضية الرابعة الواردة في الجدول (11) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة حول المتغير التابع تعزى لكل من متغير البلدية والمتغير القطاعي، وذلك وفقاً لنتائج تحليل التباين الأحادي. فقد أظهرت النتائج الخاصة بمتغير البلدية أن قيمة (F) بلغت (17.349) وهي قيمة مرتفعة ودالة إحصائيًا عند مستوى(Sig = 0.000) ، وهو ما يؤكد أن الفروق بين المتوسطات ليست عشوائية وإنما تعكس تأثيرًا حقيقيًا للبلدية في تفسير التباين الكلي بين آراء المستجيبين. ويعزز ذلك ارتفاع متوسط المربعات بين المجموعات إلى (4.990) مقارنة بقيمته داخل المجموعات (0.288)، بما يدل على قوة تأثير الانتماء البلدي في تفسير الاختلافات. أما فيما يتعلق بمتغير القطاع التابع له، فقد أظهرت النتائج دلالة إحصائية أكثر قوة، حيث بلغت قيمة (F = 55.213)وهي قيمة عالية جدًا ودالة عند مستوى (Sig = 0.000)، الأمر الذي يعكس أن الانتماء القطاعي يسهم بشكل جوهري في تفسير التباين في استجابات العينة. كما أن متوسط المربعات بين المجموعات البالغ (10.227) يفوق بدرجة كبيرة متوسط المربعات داخل المجموعات (0.185)، وهو ما يشير إلى أن الانتماء إلى قطاع معين يعد محدداً أساسياً لاختلاف آراء المستجيبين. وبناءً على هذه النتائج يمكن القول إن الفرضية الرابعة قد حظيت بدعم إحصائي قوي، حيث برهنت النتائج على أن كلّاً من متغير البلدية والانتماء القطاعي لهما تأثير معنوي في تفسير التباينات في المتغير التابع، بما يعكس أهمية البعد الجغرافي والمؤسسي في تشكيل اتجاهات الأفراد ومواقفهم، ويدعو إلى ضرورة أخذ هذه الفروق في الاعتبار عند صياغة السياسات والتوجهات المستقبلية ذات الصلة.

النتائج:

تظهر هذه الدراسة أن ضعف الحوكمة البيئية يُمثّل عائقًا مؤسسيًا جوهريًا أمام تحقيق متطلبات الاستدامة في المشاريع التنموية بمنطقة الجنوب الغربي الليبي .فبالرغم من بعض الالتزام الشكلي بمتطلبات الاستدامة في الجوانب التخطيطية، إلا أن هناك فجوة واضحة بين الكفاءة الإدارية في تنفيذ المشاريع وقدرتها على تحقيق أثر تنموي حقيقي ومستدام، حيث يعكس مؤشر التأثير المجتمعي المتدني (1.84) محدودية فاعلية هذه المشاريع في معالجة القضايا الجوهرية للمجتمعات المحلية. تُسلط النتائج الضوء على مستوى متدنٍ إلى متوسط في ممارسات الحوكمة البيئية، لا سيما في ضعف المساءلة والشفافية، مما يُعيق تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويُقوض فرص التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، تواجه المشاريع التنموية تحديات متشابكة تتراوح بين معوقات هيكلية كالأمن والبنية التحتية، وتحديات إدارية كالفساد والبيروقراطية. بناءً عليه، تُشدد الدراسة على أن تحقيق الاستدامة الحقيقية يتطلب تعزيز آليات التقييم، وتبني منهجية متكاملة تضمن التوازن بين جميع أبعاد الاستدامة، مع رفع كفاءة أنظمة المتابعة وقياس الأداء بمؤشرات كمية .كما تؤكد على أولوية معالجة قضايا الاستقرار السياسي والأمني، وتحسين البنية التحتية، ومكافحة الفساد كشروط مسبقة لأي تنمية مستدامة فعّالة في المنطقة.

التوصيات:

1. إعادة هندسة آليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة للمشاريع التنموية، مع التركيز على تعزيز الأبعاد النوعية والتأثيرية، وضمان تحقيق عوائد تنموية مستدامة تتجاوز الإنجاز الشكلي للمشروعات.
2. تطوير أنظمة تقييم شاملة تُقيس الأثر الفعلي للمشاريع على التنمية المحلية، وليس فقط مدى الالتزام بالإجراءات والميزانيات.
3. تعزيز الشفافية وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في مختلف مراحل المشروع، باعتبارهما مدخلين أساسيين لتحسين كفاءة الاستدامة وضمان استجابة المشاريع لاحتياجات المواطنين.
4. إعادة النظر في آليات المساءلة الحالية، وتطويرها لتصبح أكثر فاعلية وربطها بنتائج المشاريع ومخرجاتها على أرض الواقع.
5. تعزيز منظومة الحوكمة البيئية في بلديات الجنوب الغربي، من خلال:
   - تطوير آليات فعالة للمساءلة والمحاسبة.
   - تكريس مبادئ الشفافية وتوفير المعلومات.
   - تبني برامج بناء قدرات مؤسسية تستند إلى معايير الحوكمة الرشيدة.
   - توسيع المشاركة المجتمعية في صناعة القرار.
6. تعزيز آليات المتابعة والتقييم عبر اعتماد أدوات قياس متكاملة تربط بين مراحل المشروع (التخطيط، التنفيذ، التقييم)، بما يحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
7. تطوير أدوات قياس مرنة ومحلية تعكس أولويات المجتمعات واحتياجاتها الفعلية، وتُسهم في رفع مستوى التفاعل المجتمعي في دورة حياة المشروع.
8. تضمين متغيرات وسيطة إضافية في النماذج المستقبلية، بما يثري التحليل ويُحسن تفسير سلوك المشاريع التنموية ضمن السياق المحلي.

شكروتقدير

يتقدم المؤلفين بخالص الشكر والتقدير الى كل من خط بقلمه حرفا في هذه الاستبانة من أبناء الجنوب الليبي ودمتم لنا فخرا وعزا وكرما.

قائمة المراجع

[1] Daneshpour , H, Integrating Sustainability into Management of Project, International Journal of Environmental Science and Development, Vol. 6, No. 4, p: 323,April (2015)

[2] United Nations Development Programme, Stainable Development Goals (SDGs) as a Framework for Inclusive Growth. UNDP (2023).

[3] Abdullah, N., Sustainable leadership and the effectiveness of organizational performance to achieve sustainable development. A research paper presented at the International Scientific Conference, Sustainable Development in the Light of Conflicts and Crises. Birzeit University, Palestine (2018).

[4] Shobayo, P. B., & Elumah, L. O., Evaluating the Role of Project Management on Sustainable Development, (2017).

[5] Valavanidis, A., Current environmental issues and emerging global challenges in the 21st century for environmental protection and sustainable development. Aquatic Environmental Pollution and Ecotoxicological Studies, 1-52, (2019).

[6] World Resources Institute, Challenges Facing Development Projects, WRI (2020).

[7] Fan, P., Ren, L., & Zeng, X., Resident Participation in Environmental Governance of Sustainable Tourism in Rural Destination, Sustainability, 16(18), 8173,2024, https: // doi.org /10.3390 /su16188173

[8] Xiong, X., Yu, X., Wang, Y., Jiang, X., & He, W., Government Governance Capacity, Public Environmental Awareness, and Satisfaction with Environmental Governance, SAGE Open, (2024), https://doi.org/10.1177/21582440241291.

[9] Wu, N., Bao, C., & Ma, W., Consistency between Environmental Performance and Public Satisfaction and Their Planning Intervention Strategies: A Policy Text Analysis of Urban Environmental Planning, Journal of Sustainability, (16) 5, (2023),

[10] Sachs, J. D., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., & Woelm, F., Sustainable Development Report 2022: From Crisis to Sustainable Development: the SDGs as Roadmap to 2030 and beyond. Cambridge University Press, pp. 145–172, (2022).

[11] UN Sustainable Development Solutions Network (UN SDSN). Sustainable Development Report 2023: Monitoring Progress on the SDGs. Cambridge University Press, (2023), https: // www. Sdg index. org.

[12] Al Waer, H., & Sibley, M., Sustainable Development Practice in Fragile Contexts: Evaluating Urban Projects in the Global South. Sustainability,12(11),4578, (2020) ,https: // doi.org / 10.3390 / su12114578.

[13] Lindén, A.-L., & Andersson, K., Long-Lasting, But Not Transformative. An Ex-post Sustainability Study of Development Interventions of Private Development Initiatives. European Journal of Development Research, (2020).

[14] Elhudairi, M. A, Political challenges facing state building in Libya: An analytical study for sovereignty and legitimacy after the Gaddafi era. International Journal of Multidisciplinary Comprehensive Research, 2(3), 34-44, (2023).

[15] Centre for Mediterranean Peace and Security Libya: From Fragmentation to Fragile Transitions , A comprehensive analysis of the political and governance landscape and its impact on local development and civic participation, (2025), Retrieved from https://cmps-med.org/en/2025/05/15/libya-from-fragmentation-

[16] Noureddine, S., Libya in Transition: Governance Challenges and Civil Society's Prospects in Political and Economic Reforms. Global Security, Health, Science and Policy, 10(1), Article 2449614, (2025).

[17] Zhang, L., Wang, H., & Liu, J., Environmental governance and sustainable development: The critical role of community participation, transparency, accountability, and capacity building, Journal of Cleaner Production, 382, 135337, (2025). https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2023.135337.